ردا على إصرار الحكومة على زيادة رسوم المحروقات

فرنسا: احتجاجات جديدة لـ «السترات الصفراء» في باريس والمناطق الأخرى

في مواجهة حكومة فرنسية تصر على موقفها، أطلق المحتجون على زيادة الرسوم على المحروقات في حركة «السترات الصفراء» السبت «الفصل الثاني» من تعبئتهم الذي يتمثل بتظاهرة كبيرة في باريس تثير قلق السلطات، وتحركات في مناطق أخرى.

واستخدمت قوات الأمن في باريس الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق متظاهرين حاولوا اختراق طوق للشرطة في جادة الشانزيليزيه، بحسب صحافي لوكالة فرانس برس.

وكان صحافي من فرانس برس ذكر أن مئات المحتجين بستراتهم الصفراء التي باتت رمز تحركهم، كانوا صباح السبت يتدفقون على ساحة الايتوال ومدخل جادة الشانزيليزيه وهم يهتفون «استقالة ماكرون» و«الشرطة معنا».

وقرر المحتجون القيام بتحركات في مناطق أخرى أيضا وخصوصا في محيط الطرق المدفوعة ومحاور الطرق السريعة.

وقال أحد المتظاهرين كليمان جون (47 عاما) إن «الحكومة فعلت ما بوسعها لشيطنة التحرك الذي سيجري في باريس». وأضاف هذا المهندس المعلوماتي الذي يعيش في إحدى ضواحي باريس «نسمع نواب +الجمهورية إلى الأمام+ (الحزب الحكام في فرنسا) يقولون +سنصمد+ لكن الحركة مستمرة وليست مستعدة للتوقف».

وبعد نجاح التحرك الأول في باريس السبت عندما أغلق 282 ألف شخص محاور طرق ومواقع استراتيجية، تلاه أسبوع من التجمعات التي ضعفت تدريجيا، يريد المحتجون تقديم عرض جديد لقوتهم.

وحاليا يمكن لهذا التحرك أن يعتمد على دعم واسع من الفرنسيين. فقد كشف استطلاع للرأي أجراه معهد «بي في آ»، تأييد 72 بالمئة من الفرنسيين مطالب «السترات الصفراء» الغاضبين من زيادة رسم للبيئة أدى إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

ومع أن طريقة التحرك تثير انقساما بين الفرنسيين — 52 بالمئة يؤيدون و46 بالمئة يعارضون — تشكل الحركة غير السياسية وغير النقابية تحديا حقيقيا للرئيس إيمانويل ماكرون الذي لم يبد حتى الآن أي رغبة في تخفيف وتيرة إصلاحاته من أجل «تغيير» فرنسا.

لكن الرئاسة الفرنسية أعلنت أن رئيس الدولة سيطلق الثلاثاء «توجيهات للانتقال البيئي»، مؤكدا أنه «تلقى رسالة المواطنين».

وقال عدد من كتاب الافتتاحيات إن الهدف هو تجنب إحداث «شرخ» بين الفرنسيين. وكتب نيكولا شاربونو في صحيفة «لوباريزيان» أن «الشرخ هو عندما لا نعود نصغي إلى بعضنا ولا نحترم بعضنا (...) وهذا هو أكبر خطر اليوم».

وأطلقت الدعوة إلى «الفصل الثاني» في باريس السبت عبر شبكات التواصل الاجتماعي القناة الرئيسية لهذه الحركة الاحتجاجية، لكن كما حدث في نهاية الأسبوع الماضي، لم يعلن عن أي تجمع.

وفي أجواء الغموض هذه، نشرت الحكومة التي تريد تجنب أي فلتان بعد ما حدث في الأسبوع الأول من التعبئة (قتيلان و620 مدنيا و136 من أفراد قوات الأمن جرحى)، قوات حفظ النظام «بمستوى استثنائي». وهي تخشى خصوصا تسلل «شبكات عنيفة من اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف».

وأعلنت شرطة باريس أنها حشدت ثلاثة آلاف من أفراد القوات المتنقلة، وتحدثت عند الساعة 08،40 بتوقيت غرينتش عن «تجمعات متفرقة» في العاصمة.

وأعلن نحو 35 ألف شخص على فيسبوك استعدادهم للمشاركة في تجمع كبير في ساحة الكونكورد في باريس، لكن السلطات منعت هذا التجمع بسبب قرب الموقع من القصر الرئاسي.

ومنذ الفجر، أغلقت الطرق المؤدية إلى الإليزيه والقسم السفلي من جادة الشانزليزيه وساحة الكونكورد والجمعية الوطنية ومقر رئيس الحكومة.

وقال قائد الشرطة ميشال ديلبويش «لا يمكن أن تجرى أي تظاهرة أو تجمع أو موكب مرتبط ب+السترات الصفراء+ في هذه المنطقة».

ومن غير الوارد إطلاقا لدى السلطات السماح لمئات من «السترات الصفراء» بالاقتراب من الاليزيه كما حدث الأسبوع الماضي.

لكنها سمحت لهم بالتظاهر في حديقة شان دي مارس تحت برج إيفل، وهي فرضية رفضها عدد من ناشطي التحرك.

وتؤكد الحركة أنها غير سياسية لكن عددا من نواب المعارضة مهتمون بها.

واقترحت رئيسة حزب التجمع الوطني (يمين متطرف) مارين لوبن تنظيم تجمع في الشانزيليزيه، بينما توقع جان لوك ميلانشون زعيم كتلة حزب فرنسا المتمردة اليساري المتطرف في البرلمان «تعبئة هائلة».

احتجاجات سابقة لحركة «السترات الصفراء» على زيادة رسوم المحروقات في فرنسا

هايتي: مسيرات جديدة للمطالبة باستقالة الرئيس

خرجت مسيرة جديدة في عاصمة هايتي للمطالبة باستقالة رئيس البلاد، جوفينيل مويس، بينما كانت المدينة تحاول استعادة الأمور إلى طبيعتها بعد عدة أيام من الشلل والتوقف.

ولم تكن المظاهرة، التي تم تنظيمها الجمعة، حاشدة كتلك التي خرجت الأحد الماضي، غير أن آلاف الأشخاص استجابوا إلى نداء قطاع من المعارضة وقاموا بمسيرة من وسط بور أو برنس في اتجاههم إلى منطقة بيتيون فيل جنوب شرقي العاصمة.

وتمكنت مجموعة من المتظاهرين من الوصول إلى المنطقة المذكورة حيث استطاعت أن تكسر الحصار الأمني في منطقة ديلماس 60 الشرقية حيث قامت قوات الأمن بإلقاء قنابل مسيلة للدموع لتفريق المحتشدين.

ومن جانبهم، ألقى بعض المتظاهرين حجارة على قوات الشرطة ومقار الأعمال مما أدى إلى توقف الأنشطة في بيتيون فيل لعدة ساعات.

وفي بيان صحفي، رفض ائتلاف المعارضة «القطاع الديمقراطي والشعبي» الأداء الأمني القمعي خلال المسيرة، التي وصفها بأنها سلمية، في الوقت الذي أعلن فيه استمرار النضال حتى استقالة مويس الذي تولى الرئاسة منذ فبراير 2017.

ودعا متحدث باسم الحكومة، إيدي جاكسون أليكسيس، المعارضة إلى احترام المبادئ الديمقراطية، مضيفا أنه صدرت تعليمات للشرطة بعدم التهاون مع أعمال العنف.

يشار إلى أن المجتمع الدولي أعرب الخميس تحديداً عن تأييده لشرعية الحكومة في هايتي ووجه نداء بالحوار بعد المسيرات التي خرجت مؤخراً وسبقتها مظاهرة حاشدة أسفرت عن العديد من القتلى.

وبدأت المظاهرات في هايتي، التي يعيش فيها أكثر من نصف 10 ملايين مواطن بأقل من 2 دولار يوميا، في يوليو الماضي على خلفية زيادة أسعار الوقود، ومنذ أغسطس الماضي تضاعفت الاحتجاجات لمطالبة الحكومة بتوضيح الفساد المزعوم داخل صناديق بتروكاريبي، وهو البرنامج الذي تمد فنزويلا من خلاله البلد بالنفط، ومحاكمة المسؤولين.

مجلس الأمن يعفي كوريا الشمالية مؤقتا من العقوبات

وافق مجلس الأمن الدولي، الجمعة، على إعفاء كوريا الشمالية مؤقتا من العقوبات للسماح للكوريتين بإجراء الأبحاث الخاصة بمشروع للسكك الحديدية للربط بين شبه الجزيرة، حسب ما ذكرت وكالة يونهاب للأنباء الكورية الجنوبية، نقلا عن أشخاص لم تسمهم في الدوائر الدبلوماسية.

وأكدت الحكومة الكورية الجنوبية باستمرار أنها «ستلتزم بالعقوبات المفروضة على كوريا الشمالية» وتعاون مع المجتمع الدولي عند متابعة مشروعات بين الكوريتين.

وذكر التقرير، أن «الرفع المؤقت للعقوبات على كوريا الشمالية من أجل مشروع السكك الحديدية تمت الموافقة عليه بالإجماع».

ووافقت الكوريتان في البداية على إقامة حفل لوضع حجر الأساس للمشروع بين أواخر نوفمبر وفي أوائل ديسمبر، إلا أنهما تأخرتا بسبب القلق بشأن الإعفاء من العقوبات. وتهدف كوريا الجنوبية إلى إقامة حفل وضع حجر الأساس قبل نهاية العام الحالي.

ويعد مشروع ربط السكك الحديدية بين الكوريتين على طول مناطقهما الغربية والشرقية، مسعى تعاونيا رئيسيا بين الكوريتين، اتفق عليه زعيماهما في شهر أبريل في محاولة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وازدهار مشترك في شبه الجزيرة الكورية.

نيويورك تايمز: لا مبرر لممارسات ميانمار بحق مسلمي أراكان

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، الجمعة، إنه لا مبرر لممارسات ميانمار بحق مسلمي إقليم أراكان (غرب) الذين تعرضوا للتهجير والظلم والاضطهاد.

جاء ذلك في مقال لهيئة تحرير الصحيفة، دعا إلى إجبار قادة جيش ميانمار والمتعاونين المدنيين معهم على اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بإنهاء الاضطهاد الممارس ضد مسلمي الروهنغيا.

وأوضحت الصحيفة أن خطة إعادة مسلمي أراكان (اللاجئين في بنغلاديش) إلى ميانمار قد جرى تعليقها ولكن الظلم ما زال مستمرا.

وفي 15 نوفمبر الجاري، أعلنت بنغلاديش تعليق خطة الإعادة الطوعية لدفعة للاجئين بعد تظاهر نحو ألف روهنغي من مخيم «أون تشيبرانغ» اعتراضا عليها.

وكان مقررا منتصف نوفمبر، البدء في خطة إعادة دفعة أولية من الروهنغيا قوامها ألفين و200 لاجئ، بحيث يتم ترحيلهم بواقع 150 لاجئا يوميا.

وأشارت هيئة تحرير «نيويورك تايمز» إلى معارضة الأمم المتحدة وعشرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان للاتفاق المبرم بين حكومتي بنغلاديش وميانمار لإعادة الروهنغيا.

وتابعت: «هذه الاتفاقية لم تقدم ضمانا من أجل التعامل بطريقة أفضل من السابق مع الأراكانيين المعرضين للتطهير العرقي».

وأكّدت أن حكومة ميانمار، بما في ذلك الزعيمة «أون سان سو تشي» التي كانت تحظى باحترام ذات يوم، قد أنكرت جميع الجرائم التي ارتكبتها قوات بلادها.

وشدّدت على أن هذه الحكومة حرّفت التاريخ وأحيت مجددا الحقد التاريخي، من أجل التستر على ممارساتها بحق مسلمي أراكان في ميانمار ذات الغالبية البوذية.

ولفتت إلى ضرورة إجبار جنرالات الجيش الميانماري والمتعاونين المدنيين معهم على اتخاذ الخطوات اللازمة، وذلك من خلال محاكمة المجرمين في المحكمة الجنائية الدولية، وفرض العقوبات وحظر السفر عليهم أو تجميد أموالهم.

وأشارت إلى إمكانية تقديم الصين دعما أكبر من خلال استخدام تأثيرها على ميانمار وبنغلاديش لإيجاد حل ملموس.

في أعقاب موجة من الهجمات

مقتل جندي أميركي في أفغانستان

جنود أميركان في أفغانستان

قُتل جندي أميركي في أفغانستان السبت، حسب ما أعلن حلف شمال الأطلسي، بما يرفع عدد العسكريين الأميركيين الذين قتلوا في الدولة التي تمزقها الحرب إلى تسعة هذا العام.

ولم تنشر بعثة الأطلسي في أفغانستان قوة «الدعم الحازم» على الفور تفاصيل حول الجندي — وهو ثاني عسكري أميركي يقتل في أفغانستان هذا الشهر — أو حول ظروف مقتله.

وتأتي الحادثة في أعقاب موجة من الهجمات «من الداخل»، هزّت القوات الأجنبية المكلفة تدريب ومساعدة الجيش الافغاني.

وكان برنت تايلور، من ولاية يوتاه الأميركية ووالد لسبعة أبناء، قد قتل في هجوم «من الداخل» على ما يبدو، في كابول في 3 نوفمبر.

وتطلق القوات الأميركية على الهجمات التي يشنّها جنود أو شرطيون أفغان على العسكريين الأميركيين الذين يؤازرونهم أو يدربونهم اسم «هجمات من الداخل».

ويأتي ذلك بعد هجومين مماثلين في أكتوبر على عناصر من حلف الأطلسي في ولاية هرات الواقعة في الغرب، وهجوم آخر استهدف اجتماعا أمنيا في ولاية قندهار (جنوب) بحضور الجنرال سكوت ميلر قائد قوة الحلف والقوات الأميركية في أفغانستان.

ونجا ميلر في الهجوم لكن قائد شرطة قندهار قتل.

وقتل أكثر من 2200 جندي أميركي في أفغانستان منذ الغزو بقيادة أميركية في 2001 الذي أطاح بنظام طالبان.

وتراجع عدد الإصابات في صفوف القوات الأميركية بشكل كبير منذ نهاية 2014 مع تولي القوات الأفغانية مهام الأمن من قوة حلف شمال الأطلسي التي تقودها الولايات المتحدة.

ومنذ مطلع 2015 قُتل 58 أميركيا، وفقا للرئيس أشرف غني هذا الشهر.

وفي نفس الفترة قُتل 30 ألف من عناصر الشرطة والجيش الأفغانيين، بحسب غني، وهو رقم أعلى بكثير مما أُعلن عنه في أي وقت مضى.

وكثفت حركة طالبان هجماتها على القوات الأميركية ما أوقع عددا قياسيا من الإصابات، رغم مساع حثيثة تبذلها الولايات المتحدة لاحضار المتمردين إلى محادثات سلام.

وتسعى الولايات المتحدة منذ اندلاع النزاع قبل أكثر من 17 عاما، للخروج من الحرب.

ويقود الموفد الأميركي زلماي خليل زاد جهودا للتوصل إلى اتفاق سلام مع طالبان قبل الانتخابات الرئاسية في أفغانستان في أبريل المقبل.

والتقى وفد من طالبان خليل زاد في الدوحة في أكتوبر ونوفمبر لمناقشة إنهاء النزاع في أفغانستان

الرئيسان البرازيليان السابقان روسيف ولولا متهمان في قضية رشى جديدة

فتحت السلطات البرازيلية الجمعة تحقيقات جنائية بحق الرئيسين اليساريين السابقين لويس إيناسيو لولا دا سيلفا وديلما روسيف بتهمة قبول رشى مفترضة من أموال تم تحويلها من عملاق النفط الحكومي بتروبراس. ونفى حزب العمال الذي ينتمي إليه الرئيسان السابقان الاتهام ووصف ذلك «بالمناورة الفاضحة» بدوافع حزبية.

وإضافة إلى لولا وروسيف، يتهم أيضا الرئيس الحالي للحزب والعديد من الوزراء السابقين.

وقام المدعي العام رودريغو جانوت العام الماضي برفع الدعوى التي ذكرت إن المتهمين تآمروا على تشكيل منظمة إجرامية تلقت 1480 مليون ريال (390 مليون دولار حاليا) من الرشى والأموال التي تم تحويلها من الدولة.

وقبلت المحكمة الفدرالية الجمعة الدعوى وطلبت من المتهمين تقديم دفوعهم في غضون 15 يوما.

وهذه أول اتهامات جنائية بحق روسيف التي تولت السلطة في 2010 وأعيد انتخابها في 2014 قبل أن يتم عزلها في 2016 بتهمة التلاعب المفترض بالحسابات العامة.

ويمضي لولا حاليا عقوبة بالسجن 12 عاما لقبوله شقة مطلة على البحر كرشوة خلال رئاسته التي امتدت بين 2003 و2010.

ويمثل لولا أيضا في ثلاث قضايا أمام المحاكم ودفع ببراءته من كل التهم ورفضها بوصفها اضطهاد سياسي.

باكستان تعتقل رجل دين يقف وراء الاحتجاجات ضد تبرئة مسيحية متهمة بالتجديف

اعتقلت الشرطة الباكستانية في وقت متأخّر الجمعة رجل دين متشدّدا تسبّب حزبه مؤخّرا بشلّ البلاد بعد قيامه بتظاهرات عنيفة احتجاجا على تبرئة امرأة مسيحيّة متّهمة بالتجديف. واعتُقل الشيخ خادم حسين رضوي زعيم «حركة لبيك باكستان» الباكستانية قبل تظاهرة مقرّرة السبت في إسلام اباد وفق ما جاء في تغريدة لوزير الإعلام فؤاد تشودري على تويتر.

وقال تشودري إنّ «الشرطة وضعت خادم حسين رضوي قيد الاحتجاز الوقائي ونقلته إلى دار للضيافة».

وأشار إلى أنّ هذه الخطوة غير مرتبطة بقضيّة آسيا بيبي، المرأة المسيحيّة التي كانت تنتظر تنفيذ حكم الإعدام بها منذ 8 سنوات لإدانتها بالتجديف، إلا أنّ المحكمة العليا برّأتها الشهر الماضي وأطلقت سراحها.

وأوضح تشودري أنّ «الهدف حماية الحياة العامة والأملاك الخاصة والنظام، ولا علاقة له بآسيا بيبي»، مضيفا «على القانون أن يأخذ مجراه».

وأثار قرار المحكمة العليا تظاهرات غاضبة بقيادة حركة «لبيك باكستان»، وطالب المتظاهرون بإعدام بيبي وأغلقوا الطرق الرئيسية تاركين أجزاء كبيرة من البلاد بحالة شلل.

وردا على ذلك، توصّلت الحكومة الى اتّفاق مع الإسلاميّين يقضي بفرض حظر سفر على بيبي بانتظار المراجعة النهائية لقضيّتها.

وهدّدت الحركة بالعودة إلى الشارع، في حال سمحت السُلطات للمرأة بالسفر.

وفي رسالة بالفيديو نُشرت الجمعة، دعا زعيم آخر من حركة «لبيك باكستان» بير أفضال قادري إلى احتجاجات جديدة، قائلا إن الشرطة اعتقلت العشرات من أعضاء الحزب في مدينة كراتشي وأجزاء من إقليم البنجاب الأوسط بما في ذلك لاهور.

والتجديف يُعدّ من القضايا الحسّاسة في باكستان إلى حدّ كبير، بحيث يُمكن حتّى لمزاعم غير مؤكّدة بإهانة الإسلام والنبي محمد أن تؤدّي إلى عمليّات قتل وإعدام خارج نطاق القانون.

وتعود قضيّة بيبي إلى حادثة وقعت عام 2009 عندما طُلب منها إحضار الماء أثناء العمل في أحد الحقول، ما أثار اعتراض عاملات مسلمات على لمسها وعاء الماء كونها غير مسلمة، ما أدّى إلى حصول عراك.

ثم زعم إمام محلّي لاحقا أنّ بيبي أهانت النبي محمد.

لكنّ بيبي نفت هذه الاتّهامات باستمرار، واجتذبت محاكمتها جماعات حقوق دولية وسياسيين وشخصيات دينية.